الأهرام

المصدر :

التاريخ :

ماذا يفعل العرب عقب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي؟

هل تقوم الدول العربية بالدور الرئيسى فى تمويل السلطة الفلسطينية الجديدة ؟

في يوم الأربعاء الماضي، قال رجل الأعمال الاسرائيلي «بني جاون» انه تم ـ سرا ـ انشاء اول شركة استثمار اسرائيلية ـ فلسطينية برأسمال قدره مائة مليون دولار وسيتم طرح اسهمها في السوق الأمريكية قريبا ويرأس «بني جاون» اكبر المجمعات الاسرائيلية.. والشركاء الأربعة في هذه الشركة هم: بنك اوروبي كبير ومستثمر من دولة عربية لاتقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ومستثمر فلسطيني ومجمع «كور». وسوف يتولي «كور» تسويق منتجات فلسطينية.. حتي «ابطال» فضيحة ايران ـ جيت من امثال «نمرودي» شرعوا يبحثون خطط بناء مصانع في اسرائيل لانتاج الأنابيب من كل الأنواع والأحجام.. ومعهم شخصية عربية مالية مشهورة.

لقاءات سرية

ويقول داني جيلرمان رئيس اتحاد الغرف التجارية الاسرائيلية ان رجال الأعمال الاسرائيليين التقوا سرا ببعض رجال الاعمال الفلسطينيين والعرب لبحث التعاون بينهم وانه تم التوصل إلي افكار تتعلق بمشروعات مشتركة في مجالات السياحة والكهرباء والاتصالات والسكك الحديدية. وكان تقرير لمجموعة من الخبراء الاقتصاديين الاسرائيليين برئاسة جيلرمان قد اوضح ان رخاء السكان الفلسطينيين لن يتحقق إلا من خلال كيان اقتصادي واحد يضمهم واسرائيل وهكذا يعلن يوسي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بروير صاحب اكبر شركة اغذية في اسرائيل (توسم) ان الطريق اصبحت مفتوحة امام الاستثمار الاسرائيلي، وانه بدأ بالفعل اتصالاته مع رجال اعمال فلسطينيين لاقامة

مشاريع مشتركة داخل الاراضي العربية المحتلة بهدف التصدير الي الدول العربية! ويقول انه يحلم باليوم الذي يري فيه منتجاته علي رفوف المحال التجارية في الدول العربية. ويؤكد «ان بروير» الاقتصادي الاسرائيلي، ورئيس اتحاد الصناعيين الاسرائيليين، ان اتفاق السلام الفلسطيني - الاسرائيلي «يتيح فرصا واسعة لانعاش الاقتصاد الاسرائيلي» وان مستقبلا مشرقا من الناحية الاقتصادية، ينتظر اسرائيل، والدليل علي ذلك ارتفاع مؤشر البورصة الاسرائيلي الي اعلي بعد الاعلان عن الاتفاق. ويري الرجل ان هذا المستقبل يرتبط بقيام كتلة اقتصادية شرق اوسطية تضم مائتي مليون مستهلك تكون اسرائيل الورشة الطبيعية بالنسبة لهم و«مركز العمل».

وربما كان هذا هو الدافع وراء قيام رئيس اتحاد الصناعيين الاسرائيليين ومعه ١٨ من رجال الأعمال والاقتصاد بنشر اعلان في الصحف الاسرائيلية منذ بعض الوقت يطالب فيه اسحاق رابين رئيس حكومته بابرام اتفاق مع الفلسطينيين.

استقلال وتبعية

ويري رجال الأعمال الاسرائيليون ان مبلغ ١,٣ مليار دولار سنويا الذي سيدفع لانتشال الاقتصاد الفلسطيني سيعود بالفائدة علي الاقتصاد الاسرائيلي لأن اسرائيل ستبيع سلعا ومنتجات عديدة ومتنوعة يستفاد منها في الاستثمارات وفي الاستهلاك، ولما كانت العملة الاسرائيلية (الشيكل) ستبقي كعملة للتداول في الأراضي المحتلة، فإن ذلك سيعني رفع قيمة الشيكل بدرجة كبيرة لأن النفقات المالية التي سيحصل عليها الفلسطينيون في غزة واريحا، لابد من تحويلها الي العملة الاسرائيلية... وسيظل الاقتصاد الفلسطيني معتمدا علي البنية الأساسية الاسرائيلية في ظل حركة اقتصادية حرة للسلع والخدمات والأموال والبشر.

وبدلا من انهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد اسرائيل.. وبدلا من فك الارتباط بين اقتصاد الاراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي وتمتعه بقدر من الاستقلالية.. فإن الملاحظ ان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اللجان الاقتصادية المشتركة (الاسرائيلية ـ الفلسطينية) للتعاون في مجالات المياه والطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والصناعة والتجارة (علاوة علي مشروعات خط الأنابيب ومنطقة التجارة الحرة) لن تحقق هذا بهدف (انهاء التبعية الاقتصادية) وإنما سوف تساعد علي إخراج الاقتصاد الاسرائيلي من أزمته وتفتح المجال أمام اسرائيل للهيمنة الاقتصادية وربط اقتصاد الاراضي المحتلة باقتصادها واستثمار قطاع غزة للحصول علي العمالة الرخيصة ولخلق سوق لتصريف منتجاتها. وتكفي الاشارة الي ان اسرائيل تحصل علي مياه الأنهار في الضفة الغربية بينما سكان قطاع غزة يعيشون علي المياه الجوفية التي يوجد معظمها داخل اسرائيل.

مصاعب كبري

ولما كانت الضفة الغربية وقطاع غزة قد حرمتا لعقود طويلة من جهود التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال.. فإنه يمكن القول بأن هناك انهيارا اقتصاديا الآن في الضفة والقطاع، وخاصة بعد منع الفلسطينيين من العمل داخل اسرائيل (تمثل عائداتهم ٥٠ في المائة من الناتج الوطني لقطاع غزة). والمفارقة من التبعية واستمرارها لها مايبررها نظرا لأن الانتاج الصناعي لإقليم غزة لا يصل الي نصف في المائة من الانتاج الاسرائيلي.

ومما يزيد من صعوبة الموقف الفلسطيني انه لا توجد في غزة مقومات للإحياء الاقتصادي، اما لريحا فإنها مدينة صغيرة بلا موارد تذكر. ولا يمكن قيام اقتصاد دولة علي هذه المساحة الضئيلة من الأرض. وهنا يجب التذكير بأن مساحة قطاع غزة ٣٦٠ كيلو مترا مربعا بينما مساحة الأراضي الفلسطينية التي جري احتلالها في عدوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ لا تقل عن ستة آلاف كيلو متر مربع وعندما يصل عدد سكان قطاع غزة الي مليون نسمة في آخر القرن فإن القطاع سيصبح مركزا لأكبر كثافة سكانية في العالم. والمعروف ان أكثر من نصف مساحته رمال قاحلة علي شاطيء البحر. ولهذه الأسباب فإن رئيس بنك فلسطين في غزة هاشم الشوا علي حق عندما يقول انه لو انتصر الأمر علي غزة وأريحا فإن الوضع الاقتصادي سيكون صعبا.. لأن غزة وأريحا لا يمكن أن تعيشا بمعزل عن بقية الأراضي الفلسطينية.

الشريك الأكبر

والتقدير المبدئي هو ان قطاعي غزة وأريحا يحتاجان الي قرابة ١١ مليار دولار للتنمية علي مدي السنوات العشر القادمة.. واسرائيل التي دمرت الاقتصاد الفلسطيني وقضت علي كل امكانية لنموه هي التي تريد الآن ان تلعب دور الشريك الأكبر والأقوي في «تنمية» هذا الاقتصاد. وتؤكد المصادر الاقتصادية الفرنسية ان رجال الاعمال الاسرائيليين في حالة تفاؤل لم يسبق لها مثيل وان عددا كبيرا منهم يضع الآن الخطوط الرئيسية لمشروعات المستقبل من انشاءات كبري الي جانب توسيع نطاق التبادل التجاري علي أساس افتراض ان زمن المقاطعة العربية قد انتهي. وتخطط اسرائيل لكي تصبح ـ هي ـ «هونج كونج الشرق الأوسط» بعمالة فلسطينية رخيصة واستثمارات عربية والنفاذ الي الأسواق العربية عبر غزة والضفة.

... كل ذلك والأراضي الفلسطينية مازالت محتلة، وكذلك الجولان وجنوب لبنان!!

كل ذلك بينما لايزال هناك اربعة ملايين فلسطيني مشردين خارج وطنهم! كل ذلك والناس يتساطون: «ماذا سوف يسترده الفلسطينيون في نهاية الأمر من اراضيهم»؟ ولن نعرف ذلك قبل خمس سنوات.

ضغوط واشنطون

وهنا هو السبب في إلحاح رجال الأعمال الاسرائيليين علي اقامة السوق المشتركة للشرق الأوسط في المنطقة.. وفي الضغوط التي تمارسها واشنطون لإنهاء المقاطعة العربية.

الآن تتوقع اسرائيل تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها ونمو صادراتها وإيجاد فرص هائلة للعمالة علاوة علي ثمار خفض النفقات العسكرية الباهظة. وكانت دول العالم تمتنع عن الاستثمار في اسرائيل بسبب احتمالات اندلاع حرب جديدة.

هل يمكن تصور قيام سوق شرق أوسطي بينما لا توجد سوق عربية مشتركة.. بل لم يتم مجرد إرساء قواعد وحدة اقتصادية بين العرب انفسهم؟ الا يعني ذلك ان العرب لن يكونوا الطرف القوي الذي يستطيع ان يفرض الشروط التي تتفق مع مصالحه؟ ويتساءل الدكتور حلمي نمر عن مغزي سوق اقتصادية موحدة في منطقة الشرق الأوسط في ظل التجزئة والتفتت في العالم العربي. وكان موفقا تماما عندما طرح السؤال التالي «هل يمكن قبول فكرة انشاء السوق الاقتصادية الموحدة مع غياب وحدة الارادة السياسية لقادة الدول العربية؟ فإسرائيل تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة، وقيام السوق الموحدة يتطلب إزالة كل الحواجز أمام التجارة البينية بين الدول المشتركة في هذا التكتل كما ان الدول العربية تعاني من مشكلات اقتصادية تراكمت علي مر السنين مثل عجز الموازنات العامة وعجز موازين المدفوعات وتراجع معدلات نمو الانتاج وانخفاض انتاجية العامل وتزايد في معدلات البطالة والتضخم وعدم استقرار المناخ الاستثماري علاوة علي المديونية الخارجية.. وكل ذلك يعوق عملية التنمية الاقتصادية في ظل حرمان العرب من التكنولوجيا المتطورة وفي ظل تجارة خارجية غير متكافئة. ثم ان هناك اختلافا في النظام النقدي وفي ادارة النظم الاقتصادية بين الدول المرشحة للانتماء الي هذه السوق الموحدة المقترحة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية